ونقاط المشروع السوفياتي تتضمن ان يكون القرار ١٨١، القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين، قاعدة قانونية لانشاء دولة فلسطينية؛ كما تتضمن، أيضاً، الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وحل مشكلة اللاجئين على أساس قرارات الامم المتحدة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، واقامة كونفدرالية بين الاردن ودولة فلسطينية، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وذلك في اطار المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الاطراف، بما فيها م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (**الحوادث**، ١٤/١٠/١٩٨٨).

وبصرف النظر عن حيثيات هذا المشروع، وعبر قراءة متأنية لسيل التصريحات السوفياتية والفلسطينية المتبادلة، يعتقد مصدر دبلوماسي بأن المسؤولين السوفيات الذين التقوا، في موسكو، وفد م.ت.ف. برئاسة عضو اللجنة التنفيذية محمود عباس (أبو مازن)، نصحوا بتأجيل اعلان الاستقلال، وبتأجيل تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة، وبالتركيز، بدلاً من ذلك، على تبنّي برنامج سياسي فلسطيني جديد في اجتماعات المجلس الوطني، يحدد موقف المنظمة من الاعتراف باسرائيل والتفاوض معها (**لوموند**، ١٤/١٠/١٩٨٨). كما ان قراءة متأنية لما ذكرته وكالة انباء «تاس» السوفياتية الرسمية تشير الى تلك «النصائح». فقد ذكرت الوكالة ان المسؤولين السوفيات، والفلسطينيين، اتفقوا على ان «الاجراءات العملية للخروج بالوضع من الطريق المسدود في النزاع العربي ـ الاسرائيلي يجب ان تأخذ، بعين الاعتبار، مصالح جميع الاطراف المعنيين». وأشارت «تاس» الى ان الجانب السوفياتي اوضح ان المرحلة الحالية «الهامّة» تتطلب مزيداً من التنشيط للجهود الرامية الى تحقيق تسوية، بالاستفادة من القرارات الخلاّقة الجريئة التي تتجاوب مع مبادىء التفكير السياسي الجديد». وقالت، ان المسؤولين السوفيات ثمّنوا، عالياً، «الخط الواقعي البناء لقيادة م.ت.ف. التي تدرك مسؤولياتها عن الشعب الفلسطيني، وعن السلام في المنطقة». وأضافت «ان الجانبين اتفقا على مواصلة الاتصالات والتنسيق الوثيق بينهما لصالح هدف تحقيق تسوية عادلة ودائمة في المنطقة» (**القبس**، ١٣/١٠/١٩٨٨).

ومع ذلك، وحتى اذا ما كان السوفيات امتنعوا عن ابداء رأي قاطع في موضوع اعلان الدولة الفلسطينية، فان جهودهم الدبلوماسية، والسياسية، تتركز، اساساً، حول عقد مؤتمر دولي، تشترك فيه الاطراف المعنية جميعها، بما في ذلك اسرائيل وم.ت.ف. بالاضافة الى الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن؛ وهم يخشون من ان يؤدي اعلان الدولة الفلسطينية الى اضافة صعوبات جديدة على موضوع عقد المؤتمر الدولي (**الغارديان ويكلي**، ١٦/١٠/١٩٨٨).

في هذا السياق أتت تأكيدات مدير الشرق الاوسط بوزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، على عدد من القضايا؛ قال: «ان الوضع العام في منطقة الشرق الاوسط ملائم لدفع جديد لمسيرة السلام؛ ونحن نعتبر المؤتمر الدولي الاطار الوحيد الممكن للتسوية؛ وهذا المؤتمر يجب ان يجمع ممثلي كل اطراف النزاع، أي اسرائيل وم.ت.ف. ومصر وسوريا والاردن ولبنان مع الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي». وأضاف: «ان مشاركة م.ت.ف. في نظرنا، ضرورية لحل المشكلة الفلسطينية، ونأمل ان يتم اعداد المؤتمر الدولي، امّا بالاتصالات الثنائية او بمشاورات بين الاعضاء دائمي العضوية في مجلس الامن، كما نؤيد تشكيل لجنة تحضيرية تشمل الاعضاء الدائمين» (**القبس**، ١٤/١٠/١٩٨٨).

وانتقد بولياكوف خطة شولتس، وقال «انها تجسّد الموقف الاميركي، وهي ولا تتحدث، ولو مرة، عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهي لا تشير، كذلك، الى مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات، وتؤيد فكرة المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية؛ ونحن نعتقد بأن تعقيدات النزاع تحتّم وجود لجان ثنائية، وأخرى شاملة، في اطار المؤتمر الدولي، تكون غايتها منح ضمانات لأمن مختلف الدول». وأوضح ان المؤتمر الدولي، كما يتصوره، لن يفرض أي حل على أي كان. واقترح عودة اللجان الثنائية، في حال وجود عراقيل، الى المؤتمر، والى الدول الخمس التي ستكون مستعدة للمساعدة في ايجاد الحلول. وحول شرط اعتراف م.ت.ف. المسبق باسرائيل قبل المؤتمر، قال: «ان م.ت.ف. بصدد